الوثيقة الختامية للندوة الدولية السابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي

إعلان إسلام آباد حول مكافحة الفساد من أجل الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

إسلام أباد، 7 يناير 2022: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع حكومة جمهورية باكستان الإسلامية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ندوتها الدولية السابعة حول موضوع "مكافحة الفساد – شرط أساسي للإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة" في إسلام أباد في الفترة 6 – 7 يناير 2022. إلى جانب أعضاء الهيئة، شارك في الندوة خبراء من الهيئات المعنية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما شارك في الندوة عدد كبير من الممثلين عن الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي والدول التي تتمتع بصفة مراقب، بما في ذلك مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، الذين ساهموا بشكل فاعل في فعاليات الندوة.

بالإضافة إلى العروض التقديمية الشاملة التي قدمها الخبراء وأعضاء الهيئة، قام المشاركون في الندوة بتحليل أثر الفساد على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وسلطوا الضوء على التحديات الرئيسية المتصلة بالفساد في مختلف البلدان، والتي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، وقدموا مقترحات بشأن سبل ووسائل تعزيز دور آليات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية القائمة في بناء أنظمة مرنة قائمة على سيادة القانون تمنع الفساد وتتيح تحقيق التنمية المستدامة. بناءاً على المداولات الشاملة والتوصيات المحددة خلال الندوة، اعتمدت الهيئة ما يلي كوثيقة ختامية للندوة:

أكدت الهيئة أن المبادئ الأساسية للإسلام تشدد على المعايير الأخلاقية والقيم وقواعد السلوك الرفيعة التي تنظم الحياة الشخصية والمهنية والتجارية. وبناءا عليه، يقدم التراث الإسلامي الغني إطاراً معيارياً للتصدي للفساد بطريقة شاملة وكلية. كما أن الإسلام يعتبر الفساد معضلة خطيره بكل أشكاله وتمظهراته، مثل الرشوة، والابتزاز، والمحاباة، والمحسوبية. وقد حذر رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف قائلاً: "لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما"[1]. ويوضح هذا التوبيخ الشديد مدى الصرامة التي ينظر بها الإسلام إلى الرشوة والفساد.

أشارت إلى أن التاريخ الإسلامي والفقه الإسلامي حافلان بأمثلة لتدابير مكافحة الفساد التي اتخذتها الحكومات. ويقتضي مفهوم الأمانة[2] في الإسلام أن كل إنسان مؤتمن على الأرض ومأمور بالقيام بكل أعماله بأمانة وما يقابل ذلك من محاسبة[3] لتخليص المجتمع من كل العواقب الضارة للفساد. هذه المعايير والأخلاق والقيم مشتركة بقدر كبير مع

---

[1] رواه الإمام أحمد وابن ماجه وصححه الألباني.

[2] سورة الأحزاب 33: الآية 72.

[3] Islam MS، Shamsudin S. تفسير الأمانة لدى علماء المسلمين ودورها في إحلال السلام في المجتمع. التغيير الاجتماعي. 2018، 48 (3): 437 – 450.

الـديانات الأخـرى. مـن ثم، فإنـه يجـب علينـا أن نسـتخدم هـذه القـيم كقـيم ثقافيـة مشـتركة لخلـق جبهـة موحـدة لوضـع حـد للممارسات الفاسدة في سبيل حماية حقوق الإنسان للجميع وفي كل مكان.

أشـارت كـذلك إلى أن ميثـاق منظمـة التعـاون الإسـلامي وبـرنامج العمـل العشـري الثـاني 2015 – 2025 [4] واللـذان أقـرا بأهميـة مكافحـة الفسـاد مـن أجـل تحقيـق الرخـاء والتقـدم للـدول الأعضـاء والأمـة الإسـلامية والعـالم بأسـره. وإدراكـاً لترابطهمـا، فـإن بـرنامج العمـل العشـري الثـاني لمنظمـة التعـاون الإسـلامي يضـع حقـوق الإنسـان ومكافحـة الفسـاد والمسـاءلة في مجموعـة واحـدة ذات أهـداف مترابطـة، وتـدعو إلى بـذل الجهـود مـن أجـل خلـق بيئـة مواتيـة للمشـاركة الفعالـة لجميـع أصـحاب المصـلحة المعنيين وتوفير الإطار المعياري للقضاء على الفساد بجميع أشكاله، كشرط ضروري للحكم الرشيد.

أشـارت إلى أن الفسـاد مشـكلة عالميـة واسـعة الانتشـار تتسـبب في هـدر أمـوال طائلـة تقـدر بحـوالي 3.6 تريليـون دولار أمريكـي سـنوياً[5] في شـكل رشـاوي وأمـوال مسـروقة[6] بمـا يـؤدي إلى عواقـب سـلبية بعيـدة المـدى علـى جميـع مسـتويات المجتمـع والدولـة. كمـا أن لـه أهميـة خاصـة بالنسـبة للعـالم النـامي حيـث تكلـف الجـرائم المتصـلة بالفسـاد في هـذه البلـدان حـوالي 1.26 تريليـون دولار أمريكـي سـنوياً. ويتسـبب هـذا الهـدر للأمـوال العامـة وانحـراف وجهتهـا في تبخـر مـوارد الحكومـات ممـا يـؤدي إلى عـدم الوفـاء بالتزاماتهـا في مجـال حقـوق الإنسـان وعـدم تقـديم الخـدمات المطلوبـة أو تحسـين مسـتوى معيشـة مواطنيهـا. وبالتـالي، فإن الفساد يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية المستدامة، لاسيما في البلدان النامية.

أشـارت كـذلك إلى أن الفسـاد، كمـا جـاء في اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد، "هـو وبـاء خبيـث لـه مجموعـة واسـعة مـن الآثار المـدمرة علـى المجتمعـات، ويـؤدي إلى تقـويض الديمقراطيـة وسـيادة القـانون، وانتهـاك حقـوق الإنسـان، وتشـويه حركـة الأسواق، وينال من جودة الحياة ويفضي إلى ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب والتهديدات الأخرى للأمن البشري"[7].

شـددت علـى أن الفسـاد هـو النقـيض للمبـادئ الأساسـية لحقـوق الإنسـان المتمثلـة في الشـفافية والمسـاءلة وعـدم التمييـز والمشـاركة الفعالـة في حيـاة المجتمـع، كمـا أنـه يمثـل عائقـا هيكليـاً أمـام التمتـع الكامـل بجميـع حقـوق الإنسـان. ونظـراً لأن الفسـاد وحقـوق الإنسـان يتنـافى كـل منهمـا مـع الآخـر، فـإن الاسـتجابات المنهجيـة والبنيويـة لمكافحـة الفسـاد تمثـل شـرطاً أساسـياً للإعمال الكامل لحقوق الإنسان في أي مجتمع.

شـددت كـذلك علـى أن انتهاكـات حقـوق الإنسـان تحـدث عـادة عنـدما لا توجـد ضـمانات مناسـبة للتصـدي لفسـاد المـوظفين العمـوميين أو فسـاد القطـاع الخـاص. كمـا أن الفسـاد يقـوض أداء وشـرعية المؤسسـات والمعـاملات، وسـيادة القـانون، والدولـة نفسـها في نهايـة المطـاف. ويضـر الفسـاد كـذلك بالتماسـك الاجتمـاعي والثقـة في المؤسسـات والسـلطات، ويعمـق المظلوميات ويؤدي إلى حدوث الاحتجاجات ويساهم في التوترات والنزاعات.

[4] https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=16&refID=5.
[5] https://www.weforum.org/agenda/2018/12/the-global-economy-loses-3-6-trillion-to-corruption-each-year-says-u-n.
[6] https://www1.undp.org/content/brussels/en/home/sustainable-development-goals/goal-16-peace-justice-and-strong-institutions.html.
[7] https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf، ص 3.

أكدت أن الفساد يستنزف الموارد العامة الخاصة بالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية الفعالة – وهي أنواع الاستثمارات اللازمة لتحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للجميع. وبالتالي، فإن الفساد يؤثر على حقوق الإنسان الأساسية لجميع شرائح المجتمع، ولاسيما الفقراء والمهمشين وكذلك أولئك الذين يعانون أوضاعاً هشة في مجتمعاتهم.

شددت على أنه بدون اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد، فإن التقدم نحو الإعمال الكامل لأهداف التنمية المستدامة والحق في التنمية سيكون محدوداً، مما يعيق النمو الاقتصادي ويزيد من عدم المساواة ويحول دون تحقيق الازدهار. لذلك، فإنه يجب على جميع الدول أن تستخدم سلطتها السياسية والأخلاقية والقانونية استخداماً كاملاً لمكافحة جميع أشكال الفساد لضمان المساواة وعدم التمييز وسيادة القانون لتعزيز التنمية.

شددت كذلك على أن الفساد لا يقوض السياسات فحسب، بل ويبطل أيضاً كفاءة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وجهود التنمية. حيث أقرت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بهذا التحدي في الهدف 16 الذي يدعو الدول إلى "الحد بشكل كبير من التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد واستعادة الأموال المسروقة ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة". كما تدعو الخطة أيضاً إلى "الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما". وللفساد أيضاً أثر سلبي على جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وبالتالي ينبغي أن يُنظر إليه على أنه عائق شامل أمام إعمال جميع حقوق الإنسان للجميع.

شددت على أن الفساد غالباً ما يكون عابراً للحدود بطبيعته، مما يستدعي تعاوناً دولياً قوياً، بما في ذلك مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمنع جرائم الفساد وكشفها والتحقيق فيها وملاحقة المتورطين فيها قضائياً، وكذلك في استرداد واستعادة الأموال غير المشروعة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. **وشددت** على وجه الخصوص على أن إعادة الأموال غير المشروعة المملوكة للبلدان النامية، ولاسيما البلدان الأقل نمواً، لا يمكن تحقيقها دون التعاون الكامل من بلدان الملاذ الآمن / بلدان المقصد ومؤسساتها المالية التي يتم تحويل هذه الأموال إليها. كما تدعو إلى إنهاء الملاذات الآمنة للأموال والأصول المسروقة والأفراد الفاسدين من جانب الدول في أراضيها وتلك الواقعة تحت سيطرتها. في هذا الصدد، أعربت عن تقديرها للدور الذي لعبته بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في اقتراح قرار ذي صلة بالموضوع خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2021.

أكدت على أن سيطرة بعض الشركات والمؤسسات الأجنبية على الموارد الطبيعية للبلدان النامية واستغلالها يعد مثالاً على الفساد العابر للحدود الذي يحرم شعوب الدول النامية من فرص الاستفادة من اقتصاداتها الوطنية وتنميتها. لذلك، فإنها تدعو إلى الاستعادة العاجلة لسيادة الشعوب على مواردها الطبيعية.

أعربت بشكل خاص عن قلقها بشأن تزايد مخاطر الفساد خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) المستمرة، والتي تُعد أشد ضرراً في سياق الإنفاق الطارئ على المساعدات الاقتصادية والصحية. ويؤدي إلتماس مزايا لا مبرر لها خلال أوقات الأزمات إلى تقويض الوصول العادل والمنصف إلى الخدمات المنقذة للأرواح، بما في ذلك التوزيع غير العادل

للقاحات داخل البلدان وفيما بينها، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة ويؤثر بشكل غير متناسب على الأفراد الأشد حرماناً في المجتمع.

أكدت أن النموذج القوي لمكافحة الفساد ينبغي أن يكون محوره الناس أساسا وأن يتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على حماية الحق في الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، واستقلال القضاء، وحرية واستقلال وسائل الإعلام المؤهلة من أجل حماية المبلغين عن الانتهاكات والشهود والناشطين في مجال مكافحة الفساد.

شددت على أنه لا يمكن تحقيق الكرامة الإنسانية والمساواة للجميع بدون إرادة سياسية قوية لمكافحة الفساد؛ مع ضمان عدم استخدام قوانين مكافحة الفساد للإيذاء السياسي؛ وضمان الحق في المحاكمة الحرة والعادلة على نحو كامل وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

شددت كذلك على أن تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠ والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإعلانها السياسي الذي تبنته في عام 2021 يمثلان إنجازات مهمة في الجهود العالمية لمنع الفساد ومكافحته. وينبغي تحويل ذلك إلى إجراءات مجدية على أرض الواقع من خلال الدعم السياسي القوي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة أيضاً في إمكانية إنشاء سجل عالمي للانتفاع بالممتلكات ومراجعة وتنقيح اتفاقيات الاستثمار غير العادلة التي تم الحصول عليها من خلال الفساد.

شددت على أهمية مبادئ المسؤولية المشتركة والمساءلة والمشاركة وعدم التمييز بوصفها عناصر حاسمة لمكافحة جميع أشكال الفساد عن طريق إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. تحقيقاً لهذه الغاية، فإنه يمكن لآليات ومؤسسات حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية أن تسهم إسهاماً قيماً في تطوير نهج شامل لمكافحة الفساد، ضمن النطاق الكامل للنظام الإيكولوجي للتنمية الاجتماعية؛ مع إيلاء اهتمام خاص للحكم الرشيد وأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي وسيادة القانون.

شددت كذلك على الدور والإسهام الحيويين للجهات الفاعلة في المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية والمجتمعية، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مكافحة الفساد. على وجه الخصوص، يُعد وجود حيز مدني نابض بالحياة والوصول المفتوح إلى المعلومات من المتطلبات الأساسية للقضاء على الفساد. بناءاً على ذلك، فإنها **تحث** جميع الحكومات على إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في الشؤون العامة من أجل مكافحة جميع أنواع الفساد بشكل فعال في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

أشادت بالإنجازات القيمة التي حققتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة الفساد، وحثتها على تكثيف جهودها من خلال وضع مبادئ توجيهية قوية للنهوض بالتزاماتها بوصفها أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد من أجل منع وكشف الفساد والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه خلال أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي منها، بما في ذلك عن طريق تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، لاسيما في مجالات الممارسات الوقائية وتعزيز التعاون بين مؤسسات مراجعة الحسابات وسلطات مكافحة الفساد، مع الاحترام الكامل لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. في هذا الصدد، فإنها **رحبت** أيضاً بالإرشادات البنّاءة التي قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتوفيرها للدول والجهات الفاعلة الأخرى بشأن منع الفساد في صنع وتخصيص وتوزيع اللقاحات ومجموعات الإنقاذ في حالات الطوارئ الاستجابات المالية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد[٨]، بالإضافة إلى الخلاصة الوافية بشأن الممارسات الجيدة لمكافحة الفساد في الاستجابات الخاصة بجائحة فيروس كورونا المستجد.

حثت جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة الفساد بطريقة شاملة من خلال:

أ. تعزيز الأطر القانونية، مع مراعاة وضع الكرامة الإنسانية في صميم السياسات، لمعالجة العيوب الهيكلية القائمة وأوجه عدم المساواة التي تعكس كلاً من أسباب وعواقب مختلف أشكال الفساد في المجتمعات والأنظمة المعنية.

ب. وضع خطط عمل وطنية شاملة لمكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية من أجل تعزيز الشفافية والكفاءة في القطاع العام.

ج. تعزيز قدرة القضاء والنيابة العامة ووكالات إنفاذ القانون على مكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال توفير التدريب المستمر والموارد الكافية لإنفاذ القوانين.

د. إنشاء مؤسسات مساءلة مُجهزة بالكامل وذات صلاحيات واستقلالية، قادرة على التحقيق في جرائم الفساد، بما في ذلك الجرائم المعقدة العابرة للحدود، بطريقة مستقلة ومحايدة.

هـ. حشد جميع الآليات الوطنية ذات الصلة لمكافحة الفساد بالتعاون الوثيق مع وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني، مع ضمان حماية الضحايا وجميع المشاركين في الإبلاغ عن الفساد والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه من أي ترهيب أو أذى.

و. إنشاء قنوات يسهل الوصول إليها وواضحة ومستقلة للإبلاغ عن الفساد بالإضافة إلى إجراءات واضحة تمكّن جميع الأفراد والجماعات من المطالبة بالحقوق التي انتهكت بسبب الفساد والمطالبة بجبر الضرر.

ز. دمج حقوق الإنسان في سياسات وأنشطة الوكالات العاملة في مجال مكافحة الفساد، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

ح. تعزيز المشاركة المدنية والمساءلة الاجتماعية من خلال مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في تنفيذ حملات نوعية مسؤولة حول التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد موجهة إلى السياسيين والمسؤولين الحكوميين وقطاع الأعمال والسكان بشكل عام.

[٨] https://www.unodc.org/documents/corruption/COVID-19/Policy_paper_on_COVID-19_vaccines_and_corruption_risks.pdf.

ط. توسيع جدول الأعمال السياسي والمعياري بشأن مكافحة الفساد ليشمل خطط التنمية عن طريق إدماج سياسات مكافحة الفساد في تقديم الخدمات والقطاعات الأخرى.

ي. تعزيز التعاون بين الجهود الدولية في مجال مكافحة الفساد من خلال زيادة اتساق المعايير والسياسات مع إتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.

ك. المتابعة الملموسة لتوصيات هذه الندوة، بما في ذلك عن طريق إنشاء مجموعة عمل حكومية دولية تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لاستكشاف الأفكار والمبادرات المبتكرة لتعزيز الإطار الدولي الحالي لمحاربة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب. كما يمكن أن تقوم مجموعة العمل الحكومية الدولية أيضاً باستكشاف تطوير آليات متسقة وشفافة تحت رعاية منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة للمساعدة القانونية المتبادلة بشأن قضايا الفساد والأصول القانونية المسروقة.

ل. إدماج دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمساءلة وإمكانية الوصول ومشاركة المواطنين. وخاصة استخدم الفضاء السيبراني والحوكمة الرقمية بما في ذلك التحولات الرقمية القائمة على البيانات وإدارة جودة البيانات والتحليلات لتتبع التدفقات المالية ومصادرها للكشف عن الفساد وتحليله والتنبؤ به، وبالتالي ردعه ومنعه.

كما حثت جميع الدول على استحداث تشريعات قوية لمكافحة الفساد ومضاعفة الجهود للتصدي لأوجه الظلم والآثار السلبية الأخرى الناجمة عن الفساد، وذلك بهدف رئيسي يتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الفساد. كما يمكن أن يسهم استرداد وإعادة الأصول المصادرة والتدفقات المالية غير المشروعة، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في تعبئة الموارد بصورة فعالة، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، والتمتع بجميع حقوق الإنسان، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية.

دعت المجتمع الدولي إلى ترجمة التركيز العالمي على حماية حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، التي أصبحت قضية محورية فيما يتعلق بالتعاون الدولي، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس على الأرض من أجل التصدي بشكل فعال لمشكلة الفساد العابر للحدود. كما تشجع الدول على التعاون مع الشركاء الدوليين لتعزيز الجهود والموارد للمساعدة في تنفيذ تدابير متكاملة لوضع حد للفساد وتعزيز المساءلة والمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

أعربت عن تقديرها للدور الريادي والجدير بالثناء الذي تضطلع به باكستان في تسليط الضوء على آفة الفساد وأثره على حقوق الإنسان للجميع على الصعيدين الوطني والدولي، وتشدد على ضرورة إقامة روابط تعاونية بين جميع الدول الأعضاء والهيئة من أجل القضاء على الفساد وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية ذات الصلة.

****